

هذه تفاصيل تشكيل حكومة جديدة بضغط سعودي

جديدة تنهي نفوذ التيار المعادي للتحالف وتوجه طاقات "الحكومة الجديدة" نحو مواجهة الميليشيات الحوثية.

وبترافق التصعيد السياسي والإعلامي الذي يقوده إخوان اليمن ضد جهود التحالف العربي لتنفيذ اتفاق الرياض، مع آخر عسكري مدعوم من قطر، في محافظتي شبوة وتعز اللتين تشهدان بحسب مصادر متعددة حراكا مشبوها لعناصر مسلحة تتلقى تمويلها من النظام القطري بهدف إرباك المشهد اليمني وخلق الأوراق.

وحذر مراقبون من استمرار تجاهل النفوذ القطري ومن خلفه الأجنحة التركية في المناطق المحررة، عبر استخدام أدوات في "الشرعية" موالية للدوحة تعمل على تحويل بعض المحافظات المحررة إلى مناطق معادية للتحالف العربي، عبر ترويح الشعارات السياسية التي تعتبر التحالف احتلالاً، في مقابل التهيئة للتدخل التركي، واستمرار بناء الميليشيات التي لا تدين بالولاء للحكومة الشرعية.

ولفتت المصادر إلى أن المشروع القطري التركي في اليمن وجد بيئة مناسبة في محافظة تعز التي يهيمن عليها الإخوان بشكل كلي، في الوقت الذي يشهد فيه هذا المشروع مقاومة من قبل القبائل اليمنية في مأرب، بينما لا تزال ملامح هذا المشروع تتشكل ببطء في محافظة شبوة التي يعول عليها الإخوان نظراً إلى موقعها الجغرافي على بحر العرب.



مع البدء بتنفيذ الشق العسكري من اتفاق الرياض الذي يشتمل على إنشاء قوة أمنية موحدة في عدن وبقية المحافظات الجنوبية وأنسحاب القوات المتمركزة في عدن وأبين وشبوة إلى مناطق التماس مع الحوثيين.

واعتبر مراقبون أن تنفيذ اتفاق الرياض سيكون حجر الزاوية في عملية إصلاح واسعة ستعكس على أداء الحكومة السياسي والخدمي والعسكري وستضمن احتواء القوى الوطنية المناهضة للمشروعين الإيراني والتركي في إطار "الشرعية"، في مقابل تنقيتها من عناصر التدخل القطري التركي وتحجيم دور التيار المعادي للتحالف العربي الذي يعيق مشروع مواجهة الانقلاب الحوثي في اليمن.

ويخشى «تيار الدوحة» في الحكومة اليمنية نجاح المشاورات التي ترعاها الرياض بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي في فرض معادلة

وتشكل حكومة جديدة بهماجمة التحالف العربي وإتهامه بفرض شخصيات سياسية بعينها.

وأشارت مصادر مطلعة لـ«العرب» إلى أن الفترة القادمة ستشهد موجة جديدة من النزوح السياسي من داخل الحكومة اليمنية نحو الدوحة وإسطنبول ومسقط في حال نجاح التحالف العربي في إنهاء حالة التوتر والصراع التي تختفي خلفها الكثير من الشخصيات السياسية اليمنية المدعومة من قطر والتي سيتراجع دورها بعد إعلان الحكومة القادمة والشروع في عملية إصلاح واسعة لمؤسسات "الشرعية".

ولفتت المصادر إلى أن تكليف معين عبد الملك بتشكيل الحكومة الجديدة وتعيين محافظ ومدير أمن للعاصمة الجنوبية عدن ستلوهما عودة رئيس الوزراء المكلف والبدء بإجراءات عاجلة لمعالجة أوضاع الخدمات العامة وصرف رواتب الموظفين، بالتزامن

كما سيتم ذلك بالتوازي مع تعيين مدير لأمن عدن من الموالين للرئيس هادي، وترجح المصادر أن يعين مدير أمن تعز الأسبق العميد مطهر الشعبي في هذا المنصب.

وكشفت المصادر عن نقاش يدور للتوافق حول تعيين نائبين جديدين للرئيس هادي أحدهما من الشمال والآخر من الجنوب، بدلاً عن نائب الرئيس الحالي علي محسن الأحمر الذي أكدت المصادر وجود توافق واسع بين مختلف القوى والمكونات اليمنية على إقالته وتعيينه في منصب شرفي.

وتدور النقاشات بحسب المصادر حول تعيين سفير اليمن في الولايات المتحدة أحمد عوض بن مبارك نائباً عن الجنوب، وتعيين محافظ مأرب سلطان العرادة نائباً عن شمال اليمن.

ومن المحتمل أن يتم الإعلان عن هذه التغييرات كحزمة واحدة خلال الأيام القليلة المقبلة في حال لم تطرأ أي عوامل جديدة كما هو متوقع وفي مقدمة ذلك استمرار التصعيد الذي يقوده الإخوان وتيار قطر داخل الحكومة اليمنية الذي يعارض تنفيذ اتفاق الرياض ويسعى للدفع باتجاه الصدام مع التحالف العربي والمكونات اليمنية المناهضة للانقلاب الحوثي مثل المجلس الانتقالي وحزب المؤتمر (جناح صالح) والتيارات اليسارية والقومية الأخرى.

واستبق سياسيون وإعلاميون وناشطون يمنيون من حزب الإصلاح وتيار الدوحة المشاورات التي يريها التحالف العربي لتنفيذ اتفاق الرياض

«الأمناء» قسم الرصد:

أكدت مصادر متطابقة في العاصمة السعودية الرياض، توصلت القوى والمكونات السياسية إلى حالة توافق حول إجراءات المرحلة الأولى من تطبيق اتفاق الرياض المتعلقة بالشق السياسي والتي تتضمن تكليف رئيس وزراء وتعيين محافظ ومدير أمن للعاصمة الجنوبية عدن، وسط تسريبات عن ضغوط مارستها السعودية على المتفاوضين للتعجيل بالاتفاق.

وقالت مصادر سياسية لـ«العرب» إن المشاورات التي دارت خلال الأيام الماضية بمشاركة هيئة رئاسة مجلس النواب والهيئة الاستشارية للرئيس عبدربه منصور هادي ورؤساء الأحزاب والتنظيمات السياسية أفضت إلى التوافق على تكليف رئيس الوزراء الحالي معين عبد الملك بتشكيل حكومة جديدة من 24 وزيراً بالمناصفة بين شمال اليمن وجنوبه، وفقاً لمخرجات اتفاق الرياض الموقع بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي في نوفمبر الماضي.

وأشارت إلى أن الرئيس اليمني سيصدر عدداً من القرارات الرئاسية في الأيام المقبلة لتكليف عبد الملك بتشكيل الحكومة الجديدة، إضافة إلى تعيين محافظ لعدن من المجلس الانتقالي الجنوبي وترجح مصادر «العرب» أن يكون وزير النقل السابق وعضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي مراد الحالمي.

الانتقالي يُطلع العالم على أوضاع الجنوب

كيف فضحت دبلوماسية الانتقالي فساد الشرعية؟

الجهود التي يبذلها المجلس الانتقالي في هذا الصدد تأتي في وقت يشهد فيه الجنوب، لا سيما العاصمة عدن، أزمات صحية متعددة، أحدثتها حكومة الشرعية المخترقة إخوانياً.

وطوال الفترة الماضية، أشهرت حكومة الشرعية سلاح الخدمات من أجل استهداف الجنوبيين والتضييق عليهم وصناعة أعباء حياتية أمامهم.

ويمكن القول إن الأزمات التي تعيشها عدن نتيجة تراكم فشل الشرعية على مدى عدة سنوات في إدارة المناطق المحررة من الحوثيين.

وفيما تشهد العاصمة الجنوبية عدن أزمة صحية حادة تتعلق بفيروس كورونا، المستجد، فقد حاولت الميليشيات الإخوانية التابعة لحكومة الشرعية استغلال ذلك، من أجل استهداف الجنوبيين، تمييزاً عن الحقد الإخواني الهائل الموجه ضد الشعب الجنوبي.

وتسبب إهمال القطاع الصحي بشكل متعمد من قبل حكومة الشرعية في انتشار الكثير من الأوبئة لا سيما جائحة كورونا، التي تفاقمت في الفترة الماضية. واتخذت القيادة الجنوبية عدة إجراءات من أجل تحصين الوطن من الإهمال الصحي «المصنوع إخوانياً»، لا سيما أن حكومة الشرعية ساهمت في تفشي وباء كورونا في العاصمة عدن.

إبـس مفعول قبلة الشرعية

وفي مواجهة مؤامرة الشرعية على الجنوب التي استهدفت خلق بيئة صحية متردية، توصل القيادة الجنوبية - ممثلة بالمجلس الانتقالي - جهودها في مواجهة هذا السلاح الذي أشهرته الشرعية ضد الجنوبيين.

وضمن تحركات القيادة الجنوبية في مواجهة هذه المؤامرة، طالب الدكتور عبد الناصر الوالي - عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، رئيس القيادة المحلية بالعاصمة عدن - المنظمات الدولية العاملة في المجال الصحي والإنساني بتوحيد الجهود الخدمية الصحية.

تصريحات الوالي جاءت خلال لقائه مع الدكتور علي الوليدي وكيل قطاع الرعاية الصحية الأولية، وعدد من ممثلي المنظمات الدولية، حيث أشاد بجهودها في تحسين الوضع الصحي. وخلال اللقاء، أكد الوليدي مساهمة قطاع الرعاية الصحية في توفير المعدات والمستلزمات الطبية اللازمة لمواجهة فيروس كورونا، معرباً عن تقديره جهود منظمة الصحة العالمية في تقديم الدعم الطارئ لمواجهة الأوبئة وجائحة كورونا. وناقش اللقاء جهود الشراكة في مواجهة الفيروسات الوابئة، وتعزيز التعاون والتنسيق المشترك مع كافة المنظمات الدولية.



وكيف أبطل مفعول قبلة الشرعية؟

المجتمع الدولي. ولا شك أن مثل هذه التحركات جعلت من الجنوب طرفاً أساسياً في معادلة الحل السياسي، لا سيما وأن هناك ما يمكن اعتباره إجماعاً كبيراً من أطراف دولية عدة على حق شعب الجنوب في تقرير مصيره، وهنا يتعلق الأمر بفك الارتباط واستعادة الدولة.

ونجح المجلس الانتقالي في توثيق الاعتداء الذي يتعرّض له الشعب الجنوبي من قبل حكومة الشرعية، على النحو الذي أطلع العالم أجمع على ما يتعرّض له الشعب من قبل الحكومة المخترقة إخوانياً.

هذه الخطوة من قبل القيادة الجنوبية تحمل أهمية كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بتوضيح الحالة على الأرض وإطلاع المجتمع الدولي على حقيقة وتطورات الأمور في الجنوب، الذي يتعرّض لإهمال متعمد من قبل حكومة الشرعية بالإضافة إلى استهداف عسكري من قبل ميليشياتها الإخوانية الإرهابية. ويمكن القول إن المجلس الانتقالي حقق إنجازات عديدة طوال الفترة الماضية، لعل من أهمها نقل الاهتمام بالقضية إلى الساحة العالمية، وإسماع العالم أجمع بصوت الجنوب الحر، وتوصيل مفردات قضيته العادلة إلى

«الأمناء» قسم التقارير:

اهتمام كبير توليه القيادة السياسية الجنوبية، ممثلة بالمجلس الانتقالي، بالعمل الدبلوماسي الذي يضع النقاط على الحروف، ويُطلع المجتمع الدولي على حقيقة الأوضاع في الجنوب.

وفي مواجهة آلة الكذب الإخوانية التي لا تتوقف عن الدوران من قبل حكومة الشرعية الخاضعة لهيمنة حزب الإصلاح الإرهابي، حرص المجلس الانتقالي على توضيح الحقائق على الأرض.

وفي هذا الإطار، استعرض ممثلو المجلس الانتقالي الجنوبي، في اجتماع مرثي افتراضي، مع لجنة الخبراء المكلفة من مجلس الأمن، الحالة الإنسانية في الجنوب.

وناقش اللقاء - الذي حضره محمد الغيثي نائب رئيس الإدارة العامة للشؤون الخارجية بالمجلس الانتقالي الجنوبي، وعدنان الكاف عضو هيئة رئاسة المجلس، ووزار هيثم المتحدث الرسمي - الظروف الأمنية والأوضاع العسكرية والسياسية والاقتصادية في عموم محافظات الجنوب.

وشدد المجتمعون على موقف المجلس الداعم لتنفيذ اتفاق الرياض، مؤكداً أن هناك ضرورة لإطلاق عملية سياسية شاملة ترعاها الأمم المتحدة.